اليمن: حكومة الفرصة الاخيرة والتحديات المستعصية

د. محمد شمسان*

■ تحليقا مع بالونات الاختبار عن تشكيل الحكومة اليمنية المنتظرة، يجمع اغلب الكتاب والمحللين على ان الحكومات القادمة سيكون مصيرها الفشل الذريع كمثل سابقاتها وذلك لعدة اسباب.. اهمها غياب الارادة السياسية «العليا» لانجاح اي حكومة كانت!!

والمقصود من هذه العبارة الاخيرة ان القيادة العليا لا تساعد الحكومة في ازالة اهم العوائق التي تقف حجرة عثرة امام نجاحها! ولقد اعجبني احد الكتاب عندما قدم نصيحة ثمينة في هذا الخصوص وهي «ان يتم تشكيل الحكومة القادمة من مراكز القوى (وراء الكواليس) التي تدير (فعليا) او تعيق دورة الدولة اليومية السليمة في كافة المجالات وبهذا تتم تعرية نوايا هذه «المراكز» عند وضعها على المحك لانها تسلمت مقاليد السلطة والحكم وتسيير ادارات الدولة».. فعند وضعها امام مسؤولياتها وعن طريق رقابة ومحاسبة البرلمان والصحافة والرأي العام وبقية اجهزة الرقابة (محليا ودوليا) ستتكشف حقيقة كل منها.. من يريد العدل والاصلاح والتنمية والتطور ومن يريد العكس.. افسادا وتخريبا الخ.. لتحقيق المصالح الذاتية ـ الضيقة ضاربا بالمصلحة العامة عرض الحائط.

وبعد هذه المقدمة الضرورية، ليس في وسعنا الا افتراض ان القيادة السياسية قد حزمت امرها هذه المرة وانها ادركت من كل المعطيات المحلية والاقليمية والدولية المؤثرة على بلادنا بانها امام «الفرصة الاخيرة» والتي ان لم يتم اغتنامها والعض عليها بالنواجذ فان هذا الوطن المثخن بالجراح مصيره الانحدار الى التهلكة لا محالة (يرجى الرجوع الى البرنامج الانتخابي للاخ رئيس الجمهورية وبرنامج حزبه في الانتخابات الرئاسية والمحلية الاخيرة ـ ايلول ـ سبتمبر 2006).

اما بعد، وعلى سبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.. بالقلم لا باللسان (كأضعف الايمان) نضع امام القيادة السياسية وجميع ولاة الامر وجماهير الشعب «النقاط التالية» التي يلزم التمعن فيها ـ بحسب اعتقادنا المتواضع ـ لانجاح عمل اي حكومة قادمة، وابراء للذمة.. وهي:

1 ـ حتمية الاقرار بان بقاء «النظام الاداري والمالي» العتيق والمعمول به في بلادنا ـ كما هو ـ سوف يفشل كل المحاولات والمشاريع الاصلاحية والتنموية التي ستقوم بها الحكومة القادمة، والانكى من ذلك انه ستستمر عملية «النمو الفطري للفساد» والتي ستلتهم كل الموارد المحلية المحدودة اصلا والمساعدات والقروض الخارجية. وقد يقول البعض: ان هذا حلم رومانسي وصعب التحقيق وحجتهم ان الفساد قد اضحى داء سرطانيا يصعب اجتثاثه لانه اصبح شاملا من رأس الادارة الى اخمص قدميها! ولكن تجارب دول قريبة وبعيدة في الاستشفاء من هذا الورم الخبيث رغم ان حالتها الاكلينيكة قد كانت وصلت الى اسوأ مما عليه حالنا اليوم وذلك عن طريق توفر الارادة السياسية (بدءا من القمة) ثم كافة الاطر للاصلاح الاداري والمالي المتدرج وحسن استغلال الموارد البسيطة ـ باستثمارها في انشاء مشاريع تنموية ـ مدروسة ومتجددة بحسب الامكانات البشرية ومؤهلات البلاد الاقتصادية ـ الاستثمارية.. (بدائل عن اقتصاد النفط).

2 ـ وعطفا على ما سبق، نؤكد انه ليس من العيب ابدا اقتباس تجارب الغير الناجحة خاصة في تلك البلاد المماثلة (جيوسياسيا، ثقافيا، في الموارد، الامكانات البشرية.) وذلك لاصلاح التسيب الاداري والروتين المحبط والقوانين واللوائح «القراقوشية». وفي كثير من الاحيان لا يكون العيب بالضرورة في الكادر الوظيفي (التكنوقراط) وانما في آلية القوانين المحنطة والتي تعيق منطقيا اي اصلاح.. فعلى سبيل المثال: لو قمنا باستيراد افضل خبراء الادارة والمالية والاستثمار من الصين (اعلى نسبة نمو في العالم) او من جمهورية ايرلندا (اعلى نسبة نمو في اوروبا) او النرويج (اعلى نسبة دخل للفرد عالميا) او على المستوى الاقليمي من دبي (الصحراء التي ولدت الجليد)، ولكنا اشترطنا عليهم العمل بحسب نظامنا المالي والاداري (حفاظا على الهوية والتراث!! برغم اننا اول من يعرف انه مزيج شيطاني من شخبطات الاضابير «التركية ـ الامامية ـ المصرية» (قبل تحديث ودفن الكثير منها) وعن مصرية الادارة والمالية ونقلها لجمهورية سبتمبر الفتية، يرجى العودة الى رواية «ثلاثة ايام في اليمن» من ضمن كتاب بعنوان «تحت المظلة» للاديب المصري العالمي الراحل نجيب محفوظ... وعودة للخبراء الافذاذ المستوردين ترى ماذا يكون مصيرهم؟! طبعا الجواب معروف!!

فما العمل؟! بعد اصلاح تلك القوانين لتواكب احدث ما وصلت اليه البلدان المتطورة بدرجة «جيد» ولا نطمح لـ«ممتاز» على الحكومة «العتيدة» ان تتخذ عدة اجراءات هامة:

أ ـ رفع الحد الادنى للاجور ما بين (250 ـ 300 دولار شهريا) ـ حسب توصية الهيئات المالية الدولية ـ وبهذا يمكن الحصول على مجهود وعمل اكثر كفاءة، كما سيتم الحد بشكل كبير من آفة الرشوة.. وعليه ستكون المجازاة الحازمة لمن يصر على الارتشاء مبررة. (فزورة: دخل شهري = (20) الف ريال) قات يومي = الف؟).

ب ـ ان تكون آلية المكافآت والحوافز بحسب جودة العمل والانتاج وليس كما هو الآن.. للجميع صالحهم وطالحهم، وهذا سيؤدي حتما لاستفاقة من لا يعمل واستفادة الجمهور، ولتمييز من لا يعمل فيستبدل بغيره من العاطلين، مع ترقية من يعمل لنحصل من ادائه على انتاج اكبر.

ج ـ اشراك العامة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات في عملية الرقابة والمحاسبة وذلك عن طريق انشاء «هيئة رقابية شعبية مستقلة» لها قوة القانون بالتنسيق مع الرقابة الادارية والنيابة العامة.. حيث وانها وفي ظل سياسية الشفافية (الرسمية = المفترضة) ستساعد كثيرا الهيئات الرقابية الرسمية (المكبلة بارث الماضي المترهل ومراكز القوى والبيروقراطية) في الكشف عن الاختلالات والفساد المالي والاداري والوظيفي (الرشوة، سوء ادارة المناقصات، الاهمال، المحاباة في التوظيف، الاضطهاد الوظيفي، الترقيات، للمحاسيب.. الخ).

3 ـ السلام الداخلي والاستقرار الاجتماعي: لا تستطيع اي حكومة ان تبني حياة اقتصادية واستثمارية سليمة ـ هذا اذا نجحت في تحقيق البناء الاداري الحديث والنظام المالي السليم اللذين تحدثنا عنهما سابقا، الا بايجاد العوامل البنائية الراسخة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (لتلافي الصراعات الاجتماعية والطبقية والمناطقية والقبلية والايديولوجية.. الخ) وكذلك: السلام الداخلي (لتلافي الثورات الشعبية والانتفاضات والتمردات ضد الحكومة المركزية والمحلية) وهذان الهدفان لن يتحققا الا على دعامتين اثنتين:

الاولى: ايجاد الآلية السليمة لتوفير السلع الاساسية والخدمات الضرورية بمقابل مادي معقول يكون في امكان الطبقات المسحوقة توفيره.. اي بمعنى آخر «محاربة الغلاء الفاحش والمتصاعد بوتيرة غير طبيعية».. مثل هذا الذي نرزح تحته منذ اكثر من عام. والظاهرة الغريبة ان سعر الدولار ثابت خلال هذه الفترة (196 ـ 197 ريالا للدولار) كما ان الجمارك انخفضت، والدخل القومي زاد خلال تلك الفترة (ارتفاع سعر برميل البترول الى اكثر من سبعين دولارا للبرميل الواحد) وهذا الدخل بزيادة قدرها اكثر من 4 مليارات دولار (بحسب قناة الجزيرة في نشرتها الاقتصادية مساء الاثنين 2007/1/29) فلماذا كل هذا الارتفاع الجنوني في الاسعار؟:

أ ـ غياب اجهزة الرقابة الشعبية والحكومية ـ وان وجدت فانها لا يصدر عنها الا توصيات جوفاء لا يعمل بها ـ ولهذا يجب على الحكومة الجديدة ان تجد حلا مجديا لهذه المعضلة.

ب ـ مع كل الاحترام لدور القطاع الخاص يجب ان يفعل القطاع العام في اطار التنافس الرأسمالي الشريف والعادل وذلك بمشاركته الواسعة في توفير المواد الاساسية مثل المواد الغذائية والملابس ومواد البناء الخ وتشجيعه على فتح منافذ للبيع والتوزيع في كافة المديريات والمناطق النائية ـ وبهذا يحدث التوازن المرجو في السوق ويتم الحد من الغلاء.

ج ـ ضبط القوانين وآلياتها في مجالات الجباية والضرائب والجمارك (وأحدث الامثلة على اضطراب الاداء الحكومي في هذا المجال هو ـ ضريبة المبيعات الاخيرة) التي اثارت الكثير من اللغط قبل تنفيذها مما ادى الى ارتفاع اول للاسعار ثم عند الشروع في تنفيذها زادت الاسعار مرة ثانية، هذا بالاضافة الى الصدام الذي حدث بين التجار (ممثلين في الغرف التجارية) والحكومة (ممثلة في وزارة المالية ومصلحة الضرائب) وانتهى الصراع كالعادة بدون حل جذري وانما بأيقاف تطبيق الضريبة لمدة ثلاثة اشهر في مقابل ان يعاود التجار فتح محالهم وايقاف الاضراب.. وما زال الغلاء في تصاعد! كما يمكن للقارىء المتابع ان يستنتج الكثير من النقاط المماثلة في هذا الاطار.

الثانية: اما الدعامة الثانية فهي في تحديث اداء الاجهزة الامنية وممارسة الضبط والربط والرقابة على كوادرها بداية من نقاط واقسام الشرطة وحتى قمة هذا الجهاز الهام قبل ان تقوم هي بممارسة الضبط والربط على عامة الشعب (واحقاقا للحق لا يمارس هذا الضبط والربط الا على بسطاء القوم اما عليتهم ممن يحتمون وراء المكانة الاجتماعية المهابة او السطوة المالية ومراكز النفوذ في الدولة.. الخ فهم لا يأبهون قط بهذا الجهاز بدءا من رتبة «عريف» وحتى الافندم «اللواء»!!.. ولهذا يجب تربية الجيل الجديد من المؤطرين في كليات ومعاهد الشرطة على احترام الحريات العامة وسيادة القانون وكرامة المواطن مهما كانت مكانته الاجتماعية اي باختصار «حق المواطنة المتساوية»!!

فمثل هذه النوعية من الكوادر الامنية تستطيع الحفاظ على الامن والاستقرار ومن خلفها دعم الجماهير لا نقمتها بل ان المكانة الاجتماعية والاحترام الشعبي الصادق لدى الجماهير سيزيد لرجل الامن! (على سبيل المثال تظهر الاستفتاءات الشعبية في بريطانيا ان اكثر المهن تقديرا لدى عامة الشعب هي الاطباء والممرضات في فرنسا!! يليها رجل الشرطة في المرتبة الثانية)!! وطبعا نحن لا نحلق في الفضاء برومانتيكية سريالية بعيدة عن واقعنا المرير ولكن لا عيب في ان نحلم ونعمل تدريجيا على الوصول الى هذا الهدف السامي ولو بالنحت على الصخر!! ولعل اسوأ النتائج سوف تقع على رأس الحكومة وتبلغ اثارها رأس الدولة وذلك نتاجا للممارسات البشعة والعنيفة التي يتعرض لها الكثيرون في مراكز التحقيق والعقاب (الشرطة ـ البحث الجنائي ـ السجون) ولعل احدثها قضية الشابة (بسمة) ابنة المرحوم محمد سالم الزغير والتي كانت في اعوام طفولتها احدى مرضاي في عيادتي المتواضعة في «شارع هائل» اواخر ثمانينات القرن الماضي، كما ان المرحوم كان زميل دراسة لي في قاهرة المعز (رحمه الله وزوجته المصرية) فبرغم تبرئة المحكمة لها قامت النيابة العامة بالطعن ورفضت قرار اطلاق سراحها بتحريض من البحث الجنائي الذي يبدو انه خائف من شيء ما؟! وبرغم ما وصم به القضاء الاجهزة الامنية من تعذيب ومعاملة قاسية للمتهمة البريئة لم يحرك المسؤولون الكبار ساكنا بداية من النائب العام الى وزير العدل والداخلية ورئيس الحكومة ورئيس الدولة للتحقيق مع المسؤولين عن اهانة الكرامة البشرية تلك!

وان كانت لاجهزة البحث قرائن او تهم اخرى لهذه المتهمة لا تتعلق بقضية القتل فليفرجوا عنها ويحركوا دعوى اخرى على تلك التهم اليتي قام اسلافهم بالتغاضي عنها نتيجة لنفوذ والدها المالي آنذاك ـ وعلى العموم كانت تلك تهم لجنايات وجنح يقوم بها معظم الشباب الطائش في مجتمعنا الحالي المتأثر بما يدور حوله (عن طريق القنوات الفضائية) من انحلال وعبث! يقول جلّ وعلى: ولا تزر وازرة وزر اخرى» (صدق الله العظيم).. كما ان ما سبق من المطالبة ينطبق على اجهزة الاستخبارات خاصة في التضييق على حرية الرأي والتعبير.

4 ـ ترسيخ المسار السياسي والديمقراطي (تفعيل مشاركة الاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني NGOs).

ان التجربة الانسانية في الحكم قد توصلت اخيرا وبعد اكثر من «الفي سنة» الى نقطة البداية.. اي الى «النظام الديمقراطي» الذي ابتدعته «اثينا» للمرة الاولى والذي جرع عميد فلاسفة البشرية «سقراط» السم لانه كفر بآلهة الاغريق (الجريك ـ اليونانين) المتعددة وآمن باله واحد! مما حدا بتلميذه «افلاطون» (بلوتو) لأن يكفر بالنظام الديمقراطي وان يقدح زناد فكره الفذ فيبتدع في نظام الحكم نظرية «الارستقراطية» اي النخبة او الصفوة من عباقرة المجتمع كي يتكون منهم جهاز الحكم وادارة الدولة! ماذا نخلص من هذا التناقض الواضح بين افلاطون واستاذه سقراط؟ نخلص: لان الكائنات البشرية بحكم تركيبتها المعقدة والبيئة المتناقضة والمختلفة التي تعيش فيها، وعلى ذلك فان هذه التجمعات البشرية (المختلفة) قد سارت في دورات متعددة من التجريب «الصواب والخطأ» فابتدعت انظمة حكم متعددة: الديمقراطية، والديكتاتورية والثيوقراطية، والمشاعية، والارستقراطية.. الخ، وعليه ايضا نستنتج ان الديمقراطية التي تعتبر «موضة» العقود الاخيرة من حياتنا كبشر ليست هي اسلوب الحكم المثالي او المطلق! فالانسان سيستمر في تجريب الصواب والخطأ حتى يصل اخيرا الى مبتغاه «شبه المستحيل»! ولكن يمكن القول بكل ثقة على اسس علمية وواقعية بان تبني النظام الديمقراطي في الحكم هو اهون الشرور بين انظمة الحكم المختلفة برغم مساوئه.. يظل ايضا افضلها؟! فهو على الاقل يعطي الفرد.. المواطن العادي الحق بإمكانية تغيير السلطة التي تحكمه «افرادا واحزابا وكيانات» باستخدام مجرد كرت.. بطاقة ورقية صغيرة يضعها في صندوق الاقتراع كل فترة محددة وثابتة من الزمن. ولهذا فان من يريد ان يصبح في مصاف الحكام عليه ان يعمل الف حساب لهذا المواطن «الفرد» لأنه اولا واخيرا صاحب القرار (فيجمل نفسه قدر المستطاع) وفي هذا الاطار على حكومتنا القادمة (باذن الله) ان ترسخ وتوطد عملية البناء الديمقراطي في بلادنا التي تصنف نفسها بين الديمقراطية الناشئة وتعترف بأننا كحكومة واحزاب ومنظمات وافراد وجمعيات ونقابات و.. و، ما زلنا نخبو في اول مسالك الديمقراطية المتعرجة! ان على هذه الحكومة المنتظرة ـ بدفع من القيادة السياسية» ـ ان تعتبر بالحكم (من الحكمة) البشرية السابقة التي علمتنا «ليس الخلود الا لله» و«لو دامت اليك ما وصلت اليك» وغيرها، ومن عصرنا الحاضر لتنظر حولها وخلفها قليلا لترى وتتبصركم من انظمة سادت ثم بادت وبعد ان تمرغت في العز كثيرا. تمرمطت بين الوحل في لحظات ومن الغرور والاستكبار الى الذلة والخنوع في شباك الموت او الأسر او في المحاكم الدولية (ولا نريد ضرب امثلة فالجميع يعرف ما حدث خلال العقدين الماضيين على الاقل)، ولهذا يجب ان تأتي مبادرة الاصلاح السياسي «مركزيا» وعلى مستوى «الحكم المحلي» وهذا الاخير يجب ان تراجع تجربته وتنقح كل فترة واخرى للوصول به الى الخط السليم بعيدا عن التخبط الذي يعيش فيه حاليا.. حائرا بين الضغوط المحلية ومركزة المركز! فإن لم تبادر هذه الحكومة الى ادماج القوى السياسية والاجتماعية (احزاب، نقابات، منظمات، شخصيات اجتماعية) في صنع وتخطيط المستقبل السياسي ورسم الخارطة العامة لما يجب ان تكون عليه القوانين والتشريعات والأنظمة التي تؤسس لنظام الحكم الرشيد والمرضي عنه من الاغلبية! فهي ان صمت آذانها عن هذه المناشدات المخلصة فسيأتي التغيير بموس غيرها في الداخل.. او من الخارج (كما حدث لغيرها) لتجد نفسها خارج اللعبة او في مزبلة التاريخ.. هذا ان لم ترتق سلم المقصلة!

5 ـ ضرورة بل حتمية سيادة قضاء مستقل ونزيه: «مسك الختام» وان كان هو «مربط الفرس» كما تقول العرب: ـ القضاء «المستقل» (تعييناً وماليا واداريا) و«النزيه» (باحكامه العادلة معتمدا على سطوة القانون وسيادة وامن القاضي). فقد تبين انه لا يمكن لاي دولة بحكومتها وشعبها ان تنهض من وضعها المتردي وتحقق مجتمع الكفاية والعدل ولا نقول الرفاه وتوفير الامن والسلام الاجتماعي الا بتواجد قضاء مستقل ـ ذي سطوة (احكامه قابلة للتنفيذ على الامير والغفير) ـ ونزيه.. كيف؟ (تناقش في مقال لاحق). على سبيل المثال كيف يمكن للبلد جذب الاستثمارات المحلية والخارجية اذا كان اصحابها لا يمكن حمايتهم وحماية اموالهم من سطوة المتنفذين افرادا واجهزة؟ فهذا يريد مشاركتهم في رأس المال والارباح (من دون فلس واحد ولكن بحجة الحماية وهنا تختلط المفاهيم بين صفات الفتوة (بالمصري) والقبضاي (بالشامي) وصفة (البلطجي) او «احمر العين) ـ هذه الاخيرة مصطلح يمني 100 % خاضع بالطبع «لقانون حماية الحقوق الفكرية»)! وذاك يستخدم نفوذه القبلي او العسكري او غيرها من المسميات، ليعرقل معاملاته او البسط على ارض مشروعة «الا يسمى هذا الفعل ابتزازا وبالبنط العريض؟».. والغريب ان حكوماتنا المتعاقبة ما فتئت تدعو المستثمرين للقدوم! بينما هي تغض الطرف عن ممارسات «العرقلة المنظمة» ولا نقول البلطجة والابتزاز (قليل حياء ومُبَهرر*)! كذلك كيف يمكن لهذا الفرد او تلك الجماعة اذا تم اضطهادهم من جهة ما ذات صولة ونفوذ في غياب قضاء نزيه يأتمر بأمره جهاز امن انزه، كيف يمكن الا يحملوا سيوفهم ويمضوا باصرار الى انتزاع حقوقهم بأيديهم فيتحول المجتمع الى حلبة تسودها شريعة الغاب! «عجبت» لمن لا يجد (العدل في مجتمعه) كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه (مع الاعتذار لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه).

* كاتب من اليمن

الفساد في العالم العربي: هل من دور للاحزاب والجماعات الاسلامية؟

محمود محمد الناكوع*

■ كثر الحديث عن الفساد في العالم العربي حتى اصبح على كل لسان ومنبر، وجاء الحديث من مصادر سياسية وبرلمانية وبحثية واعلامية، كما تناولته منظمات مدنية وطنية واقليمية وعالمية. وفي الوقت ذاته كثر الكلام عن الشفافية حتى كادت هذه الكلمة ان تفقد معناها بعد ان تلوثت مؤسسات النظم العربية بكل انواع الفساد ومنها: الفساد السياسي، والمالي والاداري والقضائي والامني والعسكري والتعليمي.

لقد عم الفساد بسبب غياب الدور الرقابي، وهو دور اعلامي وبرلماني وقضائي بالدرجة الاولى، وعم ايضا بسبب ضعف دور ورسالة المساجد التي تعتبر عادة منابرها صوت وضمير المجتمعات العربية الاسلامية، لكنها تحولت الى منابر تابعة او متماهية مع سياسة الدولة، وتخضع حتى خطب الجمعة في اغلب الاوقات الى اشراف الدولة، بل الى اشراف اجهزة الامن!!

في هذه الظروف تبرز اهمية دور الجماعات والتيارات والاحزاب الاسلامية في تقديم نماذج من النظافة والاستقامة والبعد عن اسباب التلوث بأي نوع من انواع الفساد المتفشي في المنطقة على مستوى النظم السياسية. ان الجماعات الاسلامية تتعهد في خطابها وبياناتها ومبادئها باحياء قيم التدين عقيدة وفكرا وسلوكا، والناس في عمومهم لا يرفضون هذه القيم، بل يبحثون عن الصادقين في تدينهم، وكثير منهم يتمنى ان يكبر اولادهم وبناتهم في مناخ من التدين الصحيح بعيدا عن الانحرافات الاخلاقية وبعيدا ايضا عن التشدد والتطرف.

هذه الاجواء هي التي تفتح امام الجماعات والاحزاب الاسلامية كل الطرق لتصبح قوة اجتماعية مؤثرة وجاذبة لشعبيتها وانتشارها، والتزام هذه الجماعات والاحزاب بالانحياز الى قيم الكسب الحلال والبعد عن اسباب التلوث بأي نوع من انواع الفساد التي ذكرناها سابقا يبدو لي انها اهم دور من ادوارها في هذه المرحلة من تاريخ الشعوب العربية، مرحلة الفساد المتفشي في مؤسسات الدولة. ولعلي لا اكون مبالغا اذا قلت ان هذا الدور يسبق كل الادوار الاخرى بما في ذلك الدور السياسي الذي اصبح الاكثر اغراء وبريقا رغم مصائبه وازماته. لقد تابعت نشاط بعض الجماعات والاحزاب الاسلامية في الوطن العربي، ولاحظت ان شعبية تلك الاحزاب تعتمد اساسا على الاعمال الخيرية التي تنفذها، وهي جزء من ثقافة بناء الثقة وتأكيد قيم التدين الصحيح، فخدمة الناس والاحساس بحاجة الفقراء والمساكين والمرضى والمظلومين لا يقوم بها الا من تعمقت في داخله قيم المودة والرحمة والايثار. كما تعتمد شعبية تلك الاحزاب على سمعتها عامة وذمتها المالية خاصة. وكشفت المعلومات الخاصة بنمو واتساع شعبية حزب العدالة والتنمية في المغرب، وجماعات الاخوان في كل من فلسطين، والاردن، ومصر، وحزب الله في لبنان، ان اهتمام هذه الجماعات والاحزاب بهموم الناس الاقتصادية، ووضع برامج خدمية ولو موسمية لصالح المحتاجين هما اقوى سبب في انتشار شعبيتها.

وقد اكدت قيادات تلك الجماعات والاحزاب بصورة علنية في مناسبات عدة انها لا تسعى الى الفوز بالاغلبية في المجالس النيابية لان ذلك سيقودها الى تشكيل الحكومة او المشاركة فيها بثقل معتبر وذلك سيحملها مسؤوليات وتبعات لم تتوفر شروط القيام بها في المستوى اللائق، وهذه الرؤية في حد ذاتها تعبر عن احساس بالمسؤولية ازاء المجتمع وازاء المشروع الاسلامي. وهي رؤية قد نضجت بعد تجربة طويلة من العمل والصراع الفكري والسياسي بلغ عمرها نحو قرن من الزمان في التاريخ الحديث للشعوب العربية ونظمها واحزابها السياسية. وهي رؤية تدل على نظرة اجتماعية سياسية ثاقبة واذا استمر اصحابها في التمسك بها وتطويرها، والمضي في خدمة الجماهير ومساعدتهم في توفير حاجاتهم الاساسية ومنها العيش الكريم، والسكن اللائق، ومكافحة الأمية والامراض، فانها بذلك تكون قد جسدت دورا اجتماعيا انسانيا يؤهلها الى مزيد من النجاح، والنجاح الحقيقي سيعود الى فعالية قيم التدين المستنير الواعي بمتطلبات اللحظة التاريخية، واللحظة التاريخية الآن تتطلب زرع قيم الكرامة والعزة والحرية والتكافل، وهي قيم اجتماعية ضرورية واساسية للنهوض بهذه الشعوب. واذا كانت البطون جائعة، والابدان عارية عليلة، والرؤوس فارغة، والنفوس ذليلة، كيف يمكن لها انها تعرف طريقها نحو العزة والكرامة؟ ان العمل السياسي الذي تخوضه الاحزاب الاسلامية يقع في دائرة معقدة، اما العمل الاجتماعي الذي تمارسة وتخدم به اصحاب الحاجات فانه يقع في دائرة ايسر واشد ضرورة بل من الواجبات العاجلة، ومن يقوم بدور هذا الواجب وبقناعات دينية واخلاقية وانسانية في وطنه لا بد ان يتحول الى اسوة حسنة تتجه نحوها الابصار وتتعلق بقيمها ومثلها جماهير الناس. هنا يكون مجال النجاح الحقيقي، وهو المدخل السليم للانتصار في معركة البناء الاجتماعي والنهوض الحضاري، واذا كانت السياسة تعني اسلاميا رعاية وتدبير شؤون الأمة تمكينا للعدل والمساواة وتوفير الضروريات، فان الاحزاب الاسلامية مدعوة بان تقدم نموذجها الخاص في تحقيق الرعاية لمن حولها من افراد وأسر المجتمع الاكثر قربا رحما ومكانا.

هذه الدعوة الى تقديم الاهتمام بالعمل الاجتماعي الانساني لا تعني الغاء او تاجيل العمل السياسي، ولا تعني ان تتحول الاحزاب السياسية الى جمعيات خيرية، وان تترك الساحة السياسية لشياطين السياسة يفسدون في الارض ويعبثون بمصالح الناس، لكنها تعني البحث والتفكر في الاولويات مهتدية بكل التجارب الانسانية سواء كانت تلك التجارب من مصادر تاريخية اسلامية او غير اسلامية، فالعقل الاسلامي عقل عالمي يأخذ ويعطي مع المحافظة على معايير العدل والنزاهة. ان ما نشاهده من اقتتال حول السلطة، او حول بعض الخلافات السياسية يجعل المسلم في حاجة الى مراجعة المشروعات الاسلامية السياسية، فالدولة والسلطة لا تستحقان ان تعطيا الاهتمام الاكبر بعد ما راينا نتائج بعض التجارب الاسلامية في السودان، وفي العراق الآن، وفي افغانستان وفي ايران. ان المجتمع هو الذي يستحق كل الاهتمام، وكل التضحيات، المجتمع في حاجة الى التعليم والى الطعام، والى الدواء، والى السكن، والى ترسيخ قيم الحب والتعاون والتكافل استجابة لامر القرآن (وتعاونوا على البر والتقوى) فمن لهذه القيم اذا طغت ثقافة الخطاب السياسي، وربما الكيد السياسي عند الجماعات الاسلامية ونسي الخطاب الاجتماعي والجهد التكافلي والتربوي وترسيخ قيم المودة والتسامح والانتخاء والتعالي عن السفاسف.

ثم ما قيمة السلطة، وما قيمة الدولة اذا كان المجتمع يعاني من الامراض الاجتماعية، ويعاني من الفقر والجهل، ويعاني من الاحباط والاحقاد؟ هنا ميدان التحدي، ميدان العمل والابداع والفلاح والوعد من الله بالنتائج الطيبة للذين يعملون الصالات ويتواصون بالصبر والعفة والاستقامة مهما طال الطريق. فالدارس للتاريخ لا يمكن ان يجد دولة قوية بدون مجتمع قوي في علومه وصناعاته وتجارته وقيمه الانسانية الصائنة لتماسكه الاجتماعي.

* كاتب من ليبيا يقيم في بريطانيا

بين الخطر السوفييتي والخطر الايراني

د. عوض السليمان*

■ هل علينا أن نصفق للارهابي الصهيوني موشي ديان، لأنه قال «ان العرب أمة لا تقرأ، وان قرأت لا تفهم، وان فهمت لا تعمل»؟ هل بلغ سوء الأمور حداً جعلنا نصدق هزيمتنا ومهانتنا التي عمل حكامنا واعلامنا على ترسيخها في أذهاننا منذ عقود خلت؟

فقط، وبدأت بها للتأكيد، لو ترك الأساتذة العرب مخابر وجامعات بعض الدول الأوروبية لأغلقت تلك الجامعات، ولبنى العنكبوت بيته في تلك المخابر. فهل نحن أمة لا نقرأ ولا نفهم ولا نعمل؟

وهل وجود «أحمد زويل» و«زغلول النجار» على سبيل المثال لا الحصر دلالة على أننا أمة حمقاء؟ ناهيك عن عشرات آلاف الأطباء والمفكرين والاقتصاديين العرب الذين يحتلون أعلى المراكز في أوروبا وأمريكا لدرجة أن جامعات كاملة لا تستطيع التحرك دون آرائهم وأفكارهم.

ولأننا أمة تقرأ وتستمتع بقراءة التاريخ خاصة، وتستشرف منه المستقبل، نعلم جيداً أو على الأقل، يجب أن نعلم جيداً، أن المتطوعين الذين ذهبوا الى أفغانستان لقتال الروس لم يذهبوا خدمة لأمريكا ولم تخضع مصالحهم لحظة لمصالح أمريكا، وان تقاطعت معها، وهذا ليس عيباً ولا جريمة.

عندما دحر المجاهدون أعتى قوة في العالم في ذلك الوقت، وردوها خائبة منهزمة الى بلادها، بل وساهموا باسقاط الشيوعية كلها، لم يكن ارضاء لأمريكا ولم تغرر بهم أمريكا، بل ما حركهم هو عقيدتهم، وخوفهم على أعراض المسلمين، ليس في أفغانستان فحسب، بل في أي نقطة في هذا العالم الشاسع. أي أن المسألة ايمانية بحتة لا علاقة لها بأية مصالح أو حكومات.

لم يفكر المقاومون في أفغانستان لحظة بأن أمريكا ستقيم لهم التماثيل عندما يعودون الى بلادهم، ولم ينتظروا حتى دولاراً واحداً من أمريكا أو من غيرها، لأنهم حينما ذهبوا بلغوا أهليهم أنهم لن يعودوا أبداً، كذلك يفعل أبطال المقاومة في فلسطين وفي العراق، انهم يندمون حينما يعودون الى ذويهم، وهكذا فعل بن أبي رواحة وجعفر الطيار وزيد بن حارثة في غزوة مؤتة فهم لم ينتظروا مكافأة أمريكا وتمثال أمريكا. أعيد وأكرر انها مسألة ايمانية بحتة تغذيها عقيدة صلبة.

ولماذا جعل المجاهدون قبلتهم كابول ولم يجعلوها فلسطين؟ عجباً لهذا السؤال! فهذه فلسطين لا تزال أسيرة في يد الصهاينة، فأي حكومة عربية تلك التي سمحت للمجاهدين بدخول فلسطين والدفاع عن مقدساتها؟! ألا تذيق الحكومات العربية الويلَ لمن يفكر بعبور حدودها باتجاه فلسطين؟ ألا تقوم الحكومات العربية بوصف الذي يفكر (فقط يفكر) بالذهاب الى فلسطين بالارهاب وتزج به في السجن حتى تلين عظامه؟ ألا تجرّم كثير من الحكومات العربية شتم الصهاينة باسم السلام وفقه السلام؟ ألا تنشئ دول عربية محطات اعلامية لتروج للصهاينة وبلغة عربية سليمة؟ ألم تغب لفظة فلسطين العذبة عن خارطتها في معظم وسائل الاعلام العربية المرئية؟ فكيف لنا أن نتصور أن هذه الحكومات ستسمح للمجاهدين بالذهاب الى فلسطين والدفاع عنها؟!! أنسينا أن هذه الحكومات تمنع الغذاء والدواء عن أهل فلسطين لأنهم اختاروا المقاومة على الاستسلام؟ ثم نقول بعد ذلك لماذا لم يذهب المجاهدون الى فلسطين. ان عقوبة شتم الزعيم في البلاد العربية لهي أشد وطئاً على صاحبها من عقوبة شتم الصهاينة، فهنا تتهم بالارهاب وبالاجرام ويقال انك تنظم أفواج المجاهدين للدخول الى العراق وأنك تتبع بن لادن، وتدخل في قصة لا تخرج منها سليماً، وربما لا تخرج منها البتة بهمز القطع. فلماذا وما قيمة السؤال عن عدم ذهاب المجاهدين الى أرض الحبيبة فلسطين؟!

ان المسلمين، ولا بأس ان قلت معظمهم مستعدون لبذل كل ما يبذل من أجل فلسطين وتراب فلسطين، ولكن من الذي يسمح لهم بذلك؟

وان قتال الأمريكيين في العراق أو في الصومال هو جزء من قتالهم في فلسطين، ولا يعاب ولن يعاب الذي يدافع عن أرضه وشعبه ومقدساته وفي الثقافات كلها، ان كنا نقرأ أو لا نعرف القراءة.

لا شك أن أمريكا حاولت تقليم أظافر المجاهدين بعد أن استفادت منهم، ولكن ليس لأن دورهم انتهى بل لأن المجاهدين يحاولون تكسير أظافر أمريكا وأذنابها . أمريكا تريد أن تقضي على المقاومة في كل مكان، وتريد أن تلغي هذه المفردة من قواميس اللغة العربية، بل ومن كل قواميس اللغات الأخرى.

أعود للحديث عن الخطر الايراني والخطر السوفييتي، الحكومات العربية ندمت على خسارة أكبر دولة شيوعية، لأنها كانت حاجزاً أمام أمريكا في ابتلاع الدول العربية، وكانت في كثير من الأحيان يدَ عَوْن ودعم لهذه الدول، منذ المساعدة في بناء السد العالي في مصر الى معاهدة الدفاع المشترك مع سورية مروراً بتسليح الجيش الليبي، ولا تزال القائمة طويلة. أما ايران فقد احتلت ثلاث جزر عربية من دولة الامارات العربية المسالمة. ونكلت ولا تزال بشعب الأحواز، وهي لا تنفك تقتل رموز العرب فيه وتحاول القضاء فيه على أي مظهر عربي صغيراً كان أو كبيراً.

ايران تحتل عربستان، وايران اليوم تحتل العراق، وتدعو الى تدمير مساجده وانتهاك حرماته، وتتفنن بأساليب تعذيب رجال المقاومة العراقية الذين يدافعون عن أرضهم ضد أمريكا. وايران تفتخر بأنها كانت عبداً لأمريكا في حربها على أفغانستان. وهل ينسى العالم الذي يقرأ أو لا يقرأ، تهليلات ايران وتكبيراتها لما أعدم الرئيس الشهيد صدام حسين يوم العيد. وان كانت مقديشو قد سقطت في يد الاثيوبيين، والقدس في يد الصهاينة، فقد سقطت بغداد في يد أمريكا وايران معاً وفي الوقت نفسه. أفلا نقوم بمقارنة بسيطة بين مساعدة الروس ومساعدة ايران للدول العربية!

أمريكا لا تحتاج للعرب وتأليب العرب للقضاء على ايران، فلو أرادت ذلك لفعلت منذ وقت طويل. أمريكا تريد تدمير العراق، فدخلت وفعلت، لكن ايران اليوم مع واشنطن وجزء من سلاحها، فلماذا تقوم بتدمير سلاحها الذي لا يزال فعالاً الى هذه الساعة؟ أما السوفيات، فلم تكن أمريكا قادرة وحدها على هزيمتهم، فهم قطب عالمي له حجمه ووضعه، ولهذا استخدمت كل الأساليب للقضاء عليه.

عدو أمريكا اليوم، الاسلام والعروبة، أينما وجدا، فأمريكا عدوة السعودية وان